الاستنتاجات

1. اظهرت الإيرادات الضريبية تأثيراً طردياً ومعنوياً احصائياً، وهذا يتلائم مع منطق النظرية الاقتصادية أي إن زيادة الإيرادات الضريبية وخاصة من أصحاب الضرائب المرتفعة سوف تعمل الى زيادة مساهمة نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي.
2. العمل على انشاء البنى التحتية للضرائب والهيئة العامة للكمارك لما لها من أهمية في زيادة الإيرادات الضريبية.
3. يمتاز النظام الضريبي في العراق بالمحدودية لكونه يتكون من الضرائب المباشرة (الضرائب على الدخل والضرائب على راس المال) والضرائب غير المباشرة (ضرائب السلعة وضرائب التداول) ، وهذا الامر ينعكس على فاعلية السياسة الضريبية في النواحي الاقتصادية والاجتماعية.
4. يعاني العراق شأنه شأن باقي الدول النامية من ضعف الوعي الضريبي إذ لا يشعر المكلف بأهمية الضريبة في التنمية الاقتصادية؛ لذا نجد ان المكلف لا يبادر إلى تقديم المعلومات عن نشاطه الخاضع للضريبة بنفسه بل معظم عبء العمل سيقع على الإدارة الضريبية
5. يعاني العراق من عدم وجود نظام كفوء لتسجيل المكلفين إذ يعتمد على نظام يدوي بدائي متعدد بتعدد الفروع ويتوزع المكلفون حسب الحروف الابجدية وبالنتيجة فلا يحوي سجل المكلف على معلومات سوى رقم تسلسله وأسمه مع عدم دقة المعلومات وشيوع مشكلة تشابه الاسماء ونقص المعلومات عن الاسم الثلاثي واللقب للمكلف وباقي المعلومات الأخرى.
6. ضعف الكادر الضريبي وذلك لتدني المستوى العلمي لموظفي الإدارة الضريبية، حيث ان كثيرا منهم يجهلون معنى الضريبة واهدافها وعدم معرفة الأصول العلمية لعلم الضريبة. وقد تقوم الإدارات الضريبية بإلحاق الموظفين في اعمالهم من دون أن تكون لهم خبرة ومعرفة علمية وعملية حيث لا يستطيع ذلك الموظف من التعامل مع مشاكل معقدة قد تواجهه في عمله مع المكلفين.

التوصيات

1. العمل على توسيع قاعدة الايرادات العامة، وذلك بتنمية وتطوير القطاعات الاقتصادية مثل القطاع الزراعي والصناعي والنقل والخدمات والسياحة وزيادة نسبة مساهمتها في الناتج المحلي الإجمالي
2. يجب تبسيط الإجراءات وتقليل الروتين واعتماد وسائل ابتكارية بالإستفادة مما تقدمه ثورة المعلومات والاتصالات
3. يجب اعتماد الأساليب العلمية الحديثة في تقدير الوعاء الضريبي إذ يشكل التقدير الذاتي أنموذجا ملائما في هذا الاتجاه.
4. يجب تفعيل دور الجهة المكلفة بتنظيم العلاقة بين المكلف والسلطة المالية ومد جسور فهم مشترك ومتبادل بين الطرفين لأهمية ذلك في تحقيق الامتثال الطوعي والتخلص من الفهم المتخلف لثانوية دور هذه الجهة.
5. إن انتقال البنية الاقتصادية في العراق من تبني الاقتصاد الموجه إلى الاقتصاد الحر، لابد أن يتسم بالتدرج وأن يأخذ قدرا كافيا من الزمن يستطيع فيه من التكيف في ظل التشوهات التي تعانيها بنية الاقتصاد العراقي، إذ إنَّ تبني سياسات متدرجة يعد الخيار الأمثل الذي من خلاله يستطيع العراق تغير النمط الاقتصادي بدون نقلات فجائية ذات آثار سلبية.
6. يجب دعم موظفي السلطة المالية في العراق أسوة بدول كثيرة تمنح ميزات مادية ومعنوية لهؤلاء الموظفين.